



مجلة أبحاث ودراسات التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية
Journal of Sustainable Development Research and Studies in
the Humanities (JSDRHS),
Vol. 1, No. 2
المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة
Libyan Center for Sustainable Development Research
<https://jsdrh.ly/index.php/jsdrh/about/contact>

المجلد 1، العدد 2 (2026)،
ص 1-28
تاريخ المقال:
تاريخ الاستلام: 03 يونيو 2026
تاريخ القبول: 10 يونيو 2026
تاريخ النشر: 11 أغسطس 2026

واقع التنمية المستدامة وأبعادها التنموية والبيئية والمؤسسية في ليبيا

أ. سارة عبد السلام فشتول

الجامعة الأسمرية والإسلامية - ليبيا

s.fashtol@asmarya.edu.ly

د. طه محمد والي

الجامعة الأسمرية والإسلامية - ليبيا

t.wali@asmarya.edu.ly

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة تشخيص واقع التنمية المستدامة في ليبيا بأبعادها المختلفة وتتبع مسارها التاريخي والتشريعي، عبر معالجة إشكالية تتجلى في الفجوة بين الأطر التشريعية والهيكلية القائمة والتعهدات الدولية وبين التطبيق الميداني الفعلي، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثان على المنهجين الوصفي التحليلي، والتاريخي المقارن، لتفكيك الأبعاد والنصوص التشريعية والتقارير الرقابية والاقتصادية. وقد خلصت النتائج إلى أن الاعتماد الريعي شبه المطلق على النفط وغياب الاستقرار السياسي والأمني والانقسام المؤسسي، وافتقار البلاد لقواعد بيانات موثوقة أضعف كفاءة الخطط الاستراتيجية، وأعاق تنفيذ أهداف أجندة 2030، مع رصد تدهور بيئي متمثلاً في التصحر وانحسار المسطحات المائية والمياه الجوفية، نتيجة ضعف التطبيق الميداني للتشريعات؛ وتوصي الدراسة بإعادة تفعيل اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، وبناء قاعدة بيانات إحصائية موحدة، وتنويع الدخل بالتحول للاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد الريعي، التشريعات البيئية، المؤشرات، ليبيا.

Abstract:

This study aims to diagnose the reality of sustainable development in Libya across its various dimensions and to trace its historical and legislative trajectory. It addresses the core problem manifested in the structural gap between current legislative frameworks, international commitments, and actual field implementation amidst a rentier economy, institutional fragmentation, to achieve these objectives, the researchers employed a multi-methodological approach utilizing descriptive-analytical and historical-comparative methods to examine key developmental dimensions, legislative texts, audit reports, and economic data. The findings reveal that near-total reliance on oil revenues, ongoing political and security instability, institutional division, and the lack of reliable national databases have compromised the efficiency of strategic planning and hindered the implementation of the 2030 Agenda (SDGs). Furthermore, significant environmental degradation -specifically desertification and the pollution of marine and groundwater resources- has been documented as a result of weak enforcement of environmental legislation. The study recommends reactivating the High National Committee for Sustainable Development, establishing a unified statistical database, diversifying the national economy through a transition toward a green economy and renewable energy.

Keywords: Sustainable Development, Rentier Economy, Environmental Legislation, Indicators, Libya.

المقدمة

تُمثل التنمية المستدامة مرتكزاً محورياً في الفكر التنموي المعاصر؛ لكونها النمط الكفيل بإحداث التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحماية البيئية، متجاوزةً المقاييس الكمية المجردة للنتائج المحلي الإجمالي نحو أبعاد قيمية تضمن حقوق الأجيال القادمة. وفي ظل السعي الدولي لتطبيق أجندة 2030، تبرز ليبيا كنموذج للدول الغنية بالموارد الطبيعية التي عطلت مسارها التنموي أزماتٌ سياسية وأمنية وهيكلية متعاقبة. وتأتي هذه الدراسة لتتبع المسار التاريخي للتخطيط التنموي في ليبيا، وتحليل إطاره التشريعي والمؤسسي، وقراءة المؤشرات والبيانات الرقمية، وتشخيص التحديات الميدانية للنهوض بالاستدامة الشاملة.

الإشكالية والأسئلة البحثية

تتمحور إشكالية الدراسة حول وجود فجوة هيكلية بين الأطر التشريعية والتعهدات الرسمية لتحقيق التنمية المستدامة، وبين واقع التطبيق الميداني والمؤشرات الفعلية، في ظل اقتصاد ريعي، وتدهور بيئي، وتشتت مؤسسي. وتتطلب هذه الإشكالية من التساؤل الرئيس: ما واقع التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في ليبيا؟، وما المعوقات الهيكلية التي تواجهها؟، وكيف يمكن صياغة متطلبات النهوض بها؟ وتتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما الأطر المفاهيمية والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؟
2. كيف تطور المسار التاريخي للخطط التنموية والأداء التشريعي والمؤسسي في ليبيا؟
3. ما مستوى الإنجاز في المؤشرات الوطنية (كالصحة، والتعليم، والبيئة) وما التحديات الميدانية المقترنة بها؟
4. ما الميكانزمات والمتطلبات المستقبلية اللازمة لتحقيق الاستدامة الشاملة؟

الأهمية والأهداف:

تكتسب الدراسة أهميتها النظرية من إثراء أدبيات التخطيط التنموي في ليبيا بربط التشريعات الوطنية بالأهداف الأممية، بينما تتجلى أهميتها التطبيقية في تقديم تشخيص ميداني وتوصيات عملية لصناع القرار لمعالجة الاستنزاف البيئي والتعثر التنموي. وتستهدف الدراسة أربعة محاور أساسية:

1. التأصيل النظري لمفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة.
2. توصيف المسار التاريخي والتشريعي للعمل التنموي والبيئي في ليبيا.
3. قياس المؤشرات الوطنية وتشخيص العقبات المؤسسية والميدانية.
4. وضع إطار عملي يدعم النهوض بالتنمية الشاملة.

الفرضيات:

1. يؤدي الارتهان للاقتصاد الريعي وتذبذب الإيرادات إلى انخفاض كفاءة التخطيط الاستراتيجي ومخرجات المشاريع التنموية.
2. يتسبب الانقسام المؤسسي، وغياب الاستقرار، وضعف قواعد البيانات الوطنية الموحدة في إعاقة تنفيذ أهداف أجندة (SDGs 2030).
3. يُفضي القصور التشريعي والميداني في الرقابة إلى تفاقم التدهور البيئي، بينما يُسهم تبني إطار استراتيجي موحد (يتضمن التنوع الاقتصادي وبناء البيانات) في النهوض بالتنمية المستدامة.

الحدود والمنهجية:

تحدد الدراسة موضوعياً بتحليل أبعاد التنمية المستدامة وأطرها التشريعية والميدانية، ومكانياً بالرقعة الجغرافية للدولة الليبية بمختلف مؤسساتها، وزمانياً بال مسار التاريخي للتخطيط الإنمائي منذ تأسيس الدولة عام 1951م، وحتى عام 2025م. وللإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمد الباحثان على منهجية متكاملة تتأسس على منهجين رئيسين:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** لتوصيف المفاهيم والخطط وتحليل البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية والدولية؛ وقراءتها كمياً ونوعياً، لقياس واقع المؤشرات التنموية.
2. **المنهج التاريخي المقارن:** لتتبع تطور الخطط التنموية والأداء التشريعي والمؤسسي عبر المحطات الزمنية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة، ومقارنة المؤشرات الرقمية للإنفاق التنموي والنتائج المحققة بين المراحل الزمنية المختلفة لقياس أثر الأزمات الهيكلية على كفاءة التخطيط الاستراتيجي.

المطلب الثاني: المنطلقات النظرية والمفاهيمية للتنمية المستدامة**أولاً: ماهية التنمية المستدامة ونشأتها**

يمثل التمييز بين النمو الاقتصادي (المرتکز على الكم وتراكم الثروة) والتنمية (المرتکزة على کیف والتوزيع العادل) حجر الزاوية في السياسات التنموية (بلهادي وبن عبد العزيز، 2020، ص 637). حيث تعرّف التنمية هنا بأنها: "التغيير الاجتماعي المخطط لاستحداث أوضاع جديدة تعتمد على الموارد المحلية لرفع رفاهية الفرد والمجتمع" (الصاري ووالي، 2023، ص 5؛ أبو النصر ومحمد، 2017، ص 67).

تبلور مفهوم التنمية المستدامة عالمياً عبر محطات تاريخية متعاقبة؛ إذ شهد عام 1980م الظهور الأول للمصطلح على يد الاتحاد الدولي لحماية البيئة، ليكتسب الشهرة والزخم الأكاديمي والسياسي واسع النطاق عام

1987م، بصدور تقرير "مستقبلنا المشترك" عن لجنة برونتلاند، والذي صاغ التعريف المرجعي للتنمية المستدامة بأنها: "هي الخطط والبرامج التنموية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها" (عزالدين، 2020، ص 589؛ أبو النصر ومحمد، 2017، ص 67). وعقب ذلك، كُرس المفهوم ومبادئه مؤسسياً في قمتي الأرض بريتو دي جانيرو عام 1992م (ريو+20)، وجوهانسبرج عام 2002م، للتركيز على حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وصولاً إلى المحطة المفصلية عام 2015م، حين أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "أجندة التنمية المستدامة 2030" المتضمنة 17 هدفاً، و169 غاية لتوجيه السياسات الإنمائية العالمية (اشطيه، 2019، ص 5-10).

وفي إطار تعريف التنمية المستدامة مؤسسياً ومحلياً، عرفت منظمة (الفاو) بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"، بينما يركز (البنك الدولي) في التعريف على ضمان ثبات أو زيادة رأس المال الشامل (الصناعي، البشري، الاجتماعي، والبيئي). وعلى المستوى التشريعي المحلي، صاغ القانون الليبي رقم (15) لسنة 2003م بشأن حماية وتحسين البيئة التعريف ذاته، باعتبار التنمية: "تمثل المشاريع الاستراتيجية التي تحقق احتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بحاجات وقدرات أجيال المستقبل"، مما يترجم التزام المشرع الوطني برؤية تقرير برونتلاند، ومبدأ "حقوق الأجيال" (والي وأبوقمينة، 2021، ص 69-70).

ثانياً: الأسس والكتل البنائية

تستند التنمية المستدامة إلى أسس جوهرية تضمن التوازن البيئي والإنساني، أبرزها:

1. الحفاظ على الموارد الطبيعية كقاعدة لشراكة الأجيال.
2. التركيز على الكيف في توزيع العائد بدلاً من النمو الكمي.
3. استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة وتعديل الأنماط الاستهلاكية.
4. احتساب التكاليف البيئية غير المباشرة ضمن الموازنات الاقتصادية (حسين، 2012، ص 54-55؛ سالم حسين، 2018، ص 137).

ثالثاً: أبعاد التنمية المستدامة والعلاقة التبادلية بين البيئة والتنمية

أبعاد التنمية المستدامة (والي، أبوقمينة، 2021، ص 70، 71):

1. البعد الاقتصادي: يهدف لرفع الإنتاجية، واستنباط أساليب إنتاج جديدة، والحد من نصيب الفرد في استهلاك الموارد القابلة للنفاد، وتحقيق المساواة في توزيع الدخل.

2. **البعد الاجتماعي:** يركز على التنمية البشرية، وتحسين خدمات التعليم والصحة، وترسيخ العدالة والمساواة، وإشراك المجتمع في صنع القرار.
3. **البعد البيئي (الإيكولوجي):** يتناول الاستخدام الرشيد للموارد وحماية الرأس مال الطبيعي كالتربة والمياه لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة.
4. **البعد التقني:** يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء المؤسسات والانتقال نحو الصناعات النظيفة.
5. **البعد الإنساني وُبعد الحوكمة:** يدعم البعد الإنساني رفاهية الإنسان كهدف للتنمية، بينما يُعنى بعد الحوكمة بحسن الإدارة ووجود أدوات الرقابة والمحاسبة.

رابعاً: مؤشرات قياس الأثر البيئي والتنموي

يتطلب تقييم برامج الاستدامة استخدام مؤشرات قياسية متكاملة يُمكن تصنيفها كالتالي:

1. **المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية:** تشمل تحقيق التوازن بين عدد السكان والإمكانيات المادية للحد من النمو السكاني المفرط، والتخفيف من الفقر وتمكين المرأة، ودعم الأمن الغذائي المحلي ومكافحة التصحر (عزالدين، 2020، ص 591). يُضاف إليها قياس معدلات البطالة والمساواة في الأجور، ومدى توفر مياه الشرب الآمنة وشبكات الصرف والصحة العامة (النور، 2012، ص 61-62).
2. **المؤشرات التشغيلية والإفصاح البيئي:** تتركز في احتساب حصة الفرد من الطاقة المتجددة سنوياً، ونسبة إعادة تدوير النفايات الصناعية والخطرة مقابل طمرها (النور، 2012، ص 62)، إلى جانب مدى التزام المنشآت الصناعية بالقوانين والإفصاح الشفاف عن الانبعاثات والتعويضات البيئية (الفرجاني، 2017، ص 7).

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ليبيا

"المسار التاريخي والمنظومة التشريعية والمؤشرات الميدانية"

شهدت الدولة الليبية منذ تأسيسها تحولات استراتيجية في مسار التخطيط التنموي والبيئي؛ حيث انتقلت من مرحلة التأسيس ومحاولات مواجهة الضيق الاقتصادي، مروراً بمرحلة التخطيط المركزي الشامل والاعتماد على عوائد القطاع النفطي الريعي، وصولاً إلى مرحلة الأزمات والحصار ثم المحاولات الاستراتيجية الحديثة للاندماج في الأجندات الأممية.

المطلب الأول: المسار التاريخي والتشريعي للتنمية وعلاقته بالتنمية المستدامة والبرامج الوطنية في ليبيا (1951-2025م)

الفرع الأول: المسار التاريخي للتخطيط التنموي وعلاقته بالاستدامة

مر التخطيط التنموي في ليبيا بأربع مراحل تاريخية أساسية:

1. مرحلة التأسيس والتخطيط الأولي (1951-1968م):

تُعد مرحلة ما بعد الاستقلال عام 1951م الفترة التأسيسية لبناء الدولة الملكية؛ حيث اتسم الاقتصاد بكونه مختلطاً يشجع القطاع الخاص بضمانات سيادية. غير أن الخطط الأولى (1956-1961م) واجهت عثرات تنفيذية بعد تأسيس اللجنة الليبية الأمريكية للتعمير (LARC)، كما تعثرت خطة البنك الدولي للانطلاق في التنقيب عن النفط. ومع اكتشاف النفط عام 1961م وتصديره تجارياً عام 1963م، تحول الاقتصاد جذرياً نحو "النموذج الريعي" ليصبح النفط الممول الأساسي للدولة (الصاري، والي، 2023، ص 13).

وعلى الصعيد التشريعي، صدر القانون رقم (6) لسنة 1951م بإنشاء (صندوق التنمية) و(صندوق الاستقرار) لمواجهة الضيق الاقتصادي (قانون رقم 6 لسنة 1951م)، وهو ما تقاطع مبكراً مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي للاستدامة (الهدفين الأول والثامن). وفي عام 1963م، صُدر على "البرنامج العام للتنمية الخمسية (1963-1968م)" بموجب القانون رقم (8) لسنة 1963م، بتكلفة 336 مليون دينار لتنويع الإنتاج، لتكون أول خطة تتجسّد الدولة في تنفيذها ميدانياً (قانون رقم 8 لسنة 1963م)؛ (الصاري، والي، 2023، ص 13). ورغم ذلك، شاب المرحلة غياب تام للبعد البيئي والموارد الطبيعية؛ إذ لم تُسن تشريعات حماية البيئة إلا في الثمانينيات (والي وأبوقميرة، 2021، ص 76)، إلى جانب الهشاشة المؤسسية ومحدودية البيانات الإحصائية ونقص الخبرة التخطيطية بمجلس التنمية (خوجة وآخرون، 2024، ص 153-154). وهو ما يعكس غياب الإدارة الرشيدة ومقومات الاستدامة التنظيمية في مراحل التأسيس الأولى.

2. مرحلة التخطيط المركزي الشامل (السبعينيات والثمانينيات) وعلاقتها بالاستدامة

برز التوجه الاشتراكي والتخطيط المركزي المباشر بموجب الإعلان الدستوري لعام 1969م، وقانون إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط رقم (85) لسنة 1970م، وقانون تنظيم التخطيط رقم (15) لسنة 1973م (خوجة وآخرون، 2024، ص 154-155). ونُفذت ثلاث خطط (الثلاثية 1973-1975 والخماسية الأولى والثانية) لتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق العدالة المكانية -بما يخدم الأهداف (3، 4، 11) للتنمية المستدامة- إلا أن الخطة الخماسية الثانية واجهت صعوبات مالية حادة بتراجع أسعار النفط (الصاري ووالي، 2023، ص 14).

وتوقفت الخطط الشاملة منذ منتصف الثمانينيات لتضخم البيروقراطية والحصار التقني، مما أثبت عدم استدامة الاقتصاد الريعي (العباسي، 2021، ص 178)، ودفع الدولة لنظام "التشاركيات" منذ عام 1985م (خوجة وآخرون، 2024، ص 154-155).

3. مرحلة الانفتاح، الأزمات، والميزانيات السنوية (التسعينيات) وعلاقتها بالاستدامة

مثلت هذه المرحلة تراجعاً في التخطيط التنموي المستدام؛ إذ تسبب الحصار الدولي بموجب قرار مجلس الأمن رقم (748) لسنة 1992م في ضغوط هيكلية حادة، مما أدى للاستعاضة عن الخطط الاستراتيجية بالميزانيات الإنمائية السنوية (العباسي، 2021، ص 178). ورافق ذلك بروز "اقتصاد الظل" وتدهور صيانة المرافق البيئية كمحطات معالجة الصرف الصحي (القيزاني، 2017، ص 182)، مما شكل انحرافاً عن الهدفين السادس (المياه النظيفة) والثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المسؤولان).

4. مرحلة المحاولات الاستراتيجية والأجندات الدولية (2000 – 2025م):

اتسمت هذه المرحلة بجهود تشريعية وهيكلية؛ فخلال فترة برامج التحول الاقتصادي (2000-2011م) طُرح مشروع (ليبيا الغد) لتنويع الدخل، وسُن قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م، وقانونا الاستثمار والمناطق الخاصة رقم (9) ورقم (14) لسنة 2010م (الصاري؛ والي، 2023، ص 15). كما صَدَرَ القانون رقم (15) لسنة 2003م بشأن حماية وتحسين البيئة كمرجع لإلزام المؤسسات بالمحافظة على التوازن البيئي (الريشي، 2006، ص 143-148).

عقب عام 2011م، واجه مسار التنمية تعثراً للتخطيط نتيجة الانقسام المؤسسي والتوسع في الدعم الاستهلاكي كعلاوة الأسرة بموجب (القانون رقم 10 لسنة 2012م) على حساب الاستثمار؛ فانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي عام 2021م إلى النصف مقارنة بعام 2010م، ثم شهد عام 2023م انتعاشاً بتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق نمو بنسبة (17.9%) (الصاري، والي، ص 15-16).

مؤسسياً، تُعد وزارة التخطيط الجهاز التنفيذي المكلف بوضع السياسات التنموية المستدامة وفق قرار مجلس الوزراء رقم 137 لسنة 2012م (خوجة وآخرون، 2024، ص 157)؛ فصاغت (رؤية 2019، 2025، 2040) و"رؤية 2030" (والي وأبوقمينة، 2021، ص 73-74). ودولياً، انضمت ليبيا لخطة الأمم المتحدة 2030، وشكلت لجنة متابعة عام 2018م (ديوان المحاسبة، ص 91-92). كما صدر مؤخراً القانون رقم (3) لسنة 2025م لاعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2025-2027م) عبر صندوق التنمية وإعادة الإعمار

(قانون رقم 3 لسنة 2025م)، والقرار رقم (171) لسنة 2025م لتشكيل فرق عمل وطنية لمتابعة أهداف الاستدامة (قرار رقم 171 لسنة 2025م).

الغايات الوطنية للتنمية المستدامة في ليبيا:

تتركز الغايات الوطنية وفق تقارير المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية في: القضاء على الفقر وتوفير العمل، إنهاء الجوع ودعم الأمن الغذائي، توفير الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي، تحقيق المساواة المجتمعية، تطوير البنية التحتية والمياه والصرف الصحي، ترشيد الطاقة والاستثمار في المصادر النظيفة، مواجهة التغير المناخي وحماية التنوع البيولوجي والمحميات، ودعم مؤسسات المجتمع المدني وتوطيد الشراكات الدولية (التنمية المستدامة في ليبيا، 2022).

وخلاصة لما سبق، يؤكد المسار التاريخي أن الانتقال نحو الاستدامة الشاملة في ليبيا يتطلب تجاوز الهشاشة الهيكلية والسياسية، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية لتحويل الخطط والتشريعات الحديثة (كرؤية 2030 وخطة 2025-2027) إلى واقع ميداني مستدام يضمن حقوق الأجيال.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم للتنمية المستدامة في ليبيا

تتكامل المنظومة التشريعية والمؤسسية عبر المحاور التالية:

1. التشريعات الاقتصادية والاستثمارية

ترتبط هذه المنظومة بالهدفين الثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق) والتاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)؛ حيث يُشكل قانون النفط رقم (25) لسنة 1955م وتعديلاته الإطار الحاكم لاستغلال الثروة النفطية وتطوير الاكتشافات. ويُعد قانون إنشاء المؤسسة الوطنية للنفط عام 1970م حجر الزاوية لإدارة المورد الطبيعي الأول وتوجيه عوائده لخدمة خطط التنمية الشاملة (العباسي، 2021، ص 178)، وهو ما تعززته قوانين النظام المالي والميزانية العامة بتخصيص نسب محددة من العوائد لـ "باب التنمية" (الباب الثالث) لتنفيذ البنى التحتية والتحول المؤسسي.

وعلى صعيد تنظيم النشاط التجاري والاستثماري ينظم قانون الشركات رقم (65) لسنة 1970م، والقانون التجاري رقم (23) لسنة 2010م إقامة المشاريع، يسانده قانون مزاوله الأنشطة الاقتصادية رقم (9) لسنة 1992م (العباسي، 2021، ص 178). واستهدف قانون المناطق الحرة رقم (9) لسنة 2000م تنمية تجارة العبور (كالمطقة الحرة بمصراتة)، بينما قدم قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010م حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية للشركات الوطنية والأجنبية، خاصة في المناطق النائية.

كما صدر قانون حماية الأراضي الزراعية رقم (5) لسنة 1969م وتعديلاته لمنع التجريف لحماية الأمن الغذائي، يسانده قانون التخطيط العمراني رقم (3) لسنة 2001م في تنظيم الجيل الرابع من المخططات العمرانية وإدارة استعمالات الأراضي.

2. التشريعات الاجتماعية والعمل

تتقاطع هذه القوانين مع الهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ إذ كفل قانون إلزامية التعليم وقانون العمل رقم (58) لسنة 1970م حق التعليم وتوفير فرص عمل متكافئة للجنسين. وفي إطار مسار التنمية المكانية واللامركزية منح قانون نظام الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م وتعديلاته البلديات صلاحية إعداد الخطط التنموية المحلية وإنشاء تشاركيات استثمارية، وهو ما تكفل بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (1500) لسنة 2022م باعتباره اللائحة التنفيذية لنقل الاختصاصات والإيرادات المالية للبلديات.

3. التشريعات البيئية والإطار المؤسسي لحمايتها (حفظ الموارد - الأهداف 12 و 13 و 15):

تُجسد هذه التشريعات الالتزام بالأهداف: الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المسؤولان)، والثالث عشر (العمل المناخي)، والخامس عشر (الحياة في البر)؛ بدءاً من القانون رقم (106) لسنة 1973م ولائحته التنفيذية، وقانون حماية الغابات رقم (5) لسنة 1982م. ويمثل قانون حماية وتحسين البيئة رقم (15) لسنة 2003م التشريع الأساسي لإلزامه الجهات بمراعاة التوازن البيئي وإجراء دراسات الأثر البيئي وتأسيس نظام الضبطية البيئية. مؤسسياً، مر القطاع البيئي بتطور هيكلي بدأ بالقرار رقم (94) لسنة 1983م لإنشاء جهاز تشغيل وصيانة المنافع وحماية البيئة بالبلديات، ثم إنشاء المركز الفني لحماية البيئة عام 1984م وتطويره إلى "الهيئة العامة للبيئة" عام 1999م لتباشر منح التراخيص والرقابة.

وتلا ذلك استحداث مناصب وزارية لمتابعة الموارد الطبيعية بين عامي (2000-2003م) وتبعية الهيئة للجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة (لجنة التنمية المستدامة، 2008، ص ك)، ثم بقرار مجلس الوزراء رقم (341) لسنة 2012م (إدارات الإصحاح والتفتيش والمحافظة على الطبيعة)، بالتوازي مع أجهزة "تنفيذ مشاريع الإسكان والمرافق" و"تنمية وتطوير المراكز الإدارية". إضافة إلى ترقية الهيئة العامة للبيئة لتصبح وزارة البيئة، وفق قرار مجلس الوزراء رقم 67 لسنة 2021م؛ والتي على أثرها بدأت تصدر العديد من القرارات المعنية بتنظيم المحافظة على البيئة وحمايتها مثل قرار وزير البيئة (رقم 224 لسنة 2021م) المتعلق بإنشاء مراقبات للشؤون البيئية بكافة

البلديات تابعة للوزارة، وقرار مجلس الوزراء (رقم 42 لسنة 2022م) بإنشاء جهاز الشرطة البيئية، وقرار مجلس الوزراء (رقم 574 لسنة 2023م) بإنشاء صندوق حماية البيئة.

4. الالتزامات الدولية والآليات الوطنية لأجندة 2030:

شكل توقيع ليبيا على خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م نقطة تحول تنموية بالالتزام داخلي لتحقيق الأهداف السبعة عشر، والمساهمة فيها عبر عقد الشراكات (ديوان المحاسبة، 2019، ص 91). وقد تجسد هذا الالتزام عبر عدة مستويات وآلية للتعاون الدولي:

أ. **المستوى البرلماني والتنفيذي:** أنشأ مجلس النواب "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة" لتنسيق التحول نحو الاقتصاديين الأزرق والأخضر (مجلس النواب، 2022). وأصدرت وزارة التخطيط القرار رقم (62) لسنة 2018م، بتشكيل لجنة فنية لإدارة ملف التنمية المستدامة.

ب. **المستوى الرقابي والتعاون الدولي:** استناداً للقانون رقم (19) لسنة 2013م، أصدر رئيس ديوان المحاسبة القرار رقم (583) لسنة 2018م، بتشكيل لجنة دائمة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة وفق خطة ثلاثية (ديوان المحاسبة، 2019، ص 91-92). وتكامل ذلك دولياً بإطلاق "إطار التعاون للتنمية المستدامة (2023-2025)" بين الحكومة والأمم المتحدة للتحول نحو بناء السلام والتنمية (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2022).

المطلب الثاني: مؤشرات إنجاز التنمية المستدامة في ليبيا

تمثل مؤشرات التنمية المستدامة المعيار الكمي والكيفي لمدى نجاح الدولة في ترجمة خططها إلى واقع ملموس، وهي مرآة تعكس أداء السياسات العامة، ومدى تحقق الغايات الأممية، ومن أهم المحاور المقاسة لأهداف التنمية المستدامة:

أولاً: مؤشرات قطاع الرعاية الصحية (الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه)

1. **المسار التاريخي للشمولية والبنية التحتية الصحية:** حققت ليبيا أداءً تنموياً بارزاً بدءاً من السبعينيات وضعها ضمن الدول ذات الإنجاز العالي في التنمية البشرية بتقديم خدمات صحية مجانية وشاملة وتطعيمات وقائية وتنقيف صحي (العباسي، 2021، ص 170)؛ حيث ارتفعت نسبة الحصول على الخدمات الصحية من 45% عام 1973م إلى 100% عام 2004م (لجنة التنمية المستدامة، 2008، ص 7). ورافق ذلك توسع مؤسسي بين عامي (1970-2015م) بزيادة عدد المستشفيات التخصصية من 12 إلى 26، والعامة والمركزية

- من 26 إلى 89، ونمو السعة السريرية من 7,589 إلى 20,689 سريراً (العباسي، 2021، ص 170-171).
2. **واقع الرعاية الصحية العامة والكوادر الطبية (2023م):** يضم القطاع العام 1,842 مرفقاً صحياً (تشمل 226 مستشفى ومجلساً طبياً، و1,354 مرفقاً للرعاية الأولية، و262 مرفقاً آخر)، يديرها 132,999 عنصراً من الكوادر الطبية؛ منهم 22,059 طبيباً وأخصائياً، و9,482 طبيب أسنان، و13,727 صيدلياً، و53,186 تمريضاً، و1,464 قابلة، و33,081 فني صحي (مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2023، ص 48-49).
3. **معدلات التغطية والتحديات الإدارية:** بلغت التغطية لكل 10,000 نسمة لعام 2023م: (25) طبيباً، و(11) طبيب أسنان، و(16) صيدلياً، و(60) تمريضاً، و(2) قابلة (مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2023، ص 50). ورغم نمو الكادر الإجمالي بمعدل 15.1% (من 6,529 موظفاً عام 2008م إلى 29,677 عام 2019م)، إلا أن القطاع يواجه تحدي الازدواج الوظيفي والتسرب نحو القطاع الخاص (الذويب، 2024، ص 484).
4. **صعود القطاع الخاص والأمراض المزمنة:** تسبب تراجع جودة الخدمة العامة وضغوط جائحة كورونا في قفز عدد المرافق الصحية الخاصة من 2,260 عام 2008م إلى 4,662 عام 2020م بنسبة نمو 106.3% (الذويب، 2024، ص 474-475؛ العباسي، 2021، ص 171). هذا وتصل نسبة الذين يعانون من أمراض مزمنة واحد على الأقل إلى 9.0% من السكان (8.5% للذكور مقابل 9.5% للإناث)، وتزداد طردياً مع العمر لتبلغ ذروتها لدى كبار السن (+60 سنة) بنسبة 47.2% لمرضى واحد و20.1% لمرضين، بينما تتراوح بين 1% و2.3% للفئات الشابة (0-29 سنة) (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 5، 24).
5. **التأمين الصحي والتدخلات الدولية:** انخفضت التغطية بالتأمين الصحي إلى ما دون 3.1% للنساء والأطفال (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2025، ص 5). وفي المقابل، قدمت الشراكات الدولية رعاية أولية لـ 52,000 شخص، وتطعيم 313,967 طفلاً ضد الحصبة، وتعليماً تعويضياً لـ 45,000 طفل (تقرير الأمم المتحدة في ليبيا، 2025).
6. **التحليل التنموي والربط بأجندة (SDGs 2030):** تظهر المفارقة الهيكلية بوضوح بين التوسع الكمي التاريخي والشمول الجغرافي المكتسب، وبين التراجع الكيفي الراهن المتمثل في انخفاض التأمين الصحي لأقل من

3.1% بحسب مصلحة الإحصاء والتعداد لسنة 2025. وقد أدى هذا القصور المؤسسي إلى صعود القطاع الخاص بنسبة نمو تجاوزت 106% -بحسب الذويب- لتعويض الفجوة الخدمية.

ثانياً: التعليم والقوى العاملة

1. مؤشرات التعليم (SDG 4) : تظهر المؤشرات الوطنية شمولية عالية في معدلات الالتحاق المدرسي والإتمام، مع المساواة التامة أو التفوق لصالح الإناث في المراحل المتقدمة. إذ بلغت نسبة الالتحاق بالابتدائي 99.3% (صافي 96% ذكور، و97% إناث)، وبالثانوي 97.1% (صافي 78% ذكور و87% إناث)، وبالجامعي 66.6% (62.4% ذكور، و72.2% إناث) (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 17-18؛ مصلحة الإحصاء والتعداد، 2025، ص 34-36). وسجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.00 للابتدائي و1.11 للثانوي لصالح الإناث؛ غير أن التكافؤ ينخفض بحسب الثروة إلى 0.79 في الثانوي، وتتفاوت معدلات إتمام الثانوي بين المناطق بحد أدنى 57% في الكفرة وأقصاه 94% في الزاوية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2025، ص 34-36).

2. الإمكانيات التعليمية والبطالة الهيكلية : يبلغ إجمالي مدارس التعليم العام 4,824 مدرسة و72,316 فصلاً، لتستوعب 1.88 مليون تلميذ، بينما يبلغ مجموع العاملين بالقطاع 585,078 موظفاً (منهم 222,879 معلماً و189,240 ضمن الاحتياط العام الذي يمثل بطالة مستترة) (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 24-25). هذا ويضم التعليم الجامعي 404,970 طالباً بإشراف 25,328 عضو هيئة تدريس (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 39، 43).

3. خصائص القوى العاملة وتطورها : (SDG 8) بلغت القوة البشرية (15 سنة فأكثر) 4.73 مليون نسمة (67.6% من السكان)، وبلغ العاملون من القوى البشرية اقتصادياً 2.31 مليون نسمة بنسبة مشاركة 49.1% (58.2% للذكور، مقابل 39.6% للإناث). هذا ويستوعب القطاع العام 88.9% من التشغيل (84.1% ذكور، و96.4% إناث) مقابل 11.1% للقطاع الخاص؛ مع استقرار معدل البطالة بين 15.3% و15.5% (13.3% ذكور، و18.4% إناث) بحجم 354,265 باحثاً عن عمل (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 23، 24؛ مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 19، 20، 23).

4. المستوى التعليمي والمسار المستقبلي للعمل : تتميز القوى العاملة بخصائص تعليمية عالية نوعياً؛ حيث ينخفض معدل الأمية بين العاملين اقتصادياً إلى أدنى مستوياته بنسبة 1.43%، بينما يمتلك 27.22% من المشتغلين مؤهلاً جامعياً فما فوق، مع تفوق واضح للإناث بـ 38.79% مقارنة بـ 20.04% للذكور (مصلحة

الإحصاء والتعداد، 2022، ص 25-26). وتساعدت القوة العاملة من 387,699 عاملاً عام 1964م إلى 1.87 مليون عام 2012م، ثم 2.19 مليون عام 2020م، ويُتوقع وصولها إلى 2.68 مليون عاملاً بحلول 2030م استناداً للنافذة الديموغرافية (ابريطالله، 2022، ص 274).

تُبرز المؤشرات نجاحاً كبيراً في الهدف الرابع من حيث نسب الالتحاق العالية والتكافؤ الكامل بين الجنسين بل وتفوق الإناث في التعليم الثانوي والجامعي؛ غير أن التقرير يكشف عن اختلالات هيكلية في الهدفين الثامن والعاشر؛ تتجلى في ضخامة كادر "الاحتياط العام" بقطاع التعليم، مما يعكس بطالة مستترة وعبئاً على الميزانية العامة.

ثالثاً: المالية العامة والإنفاق الأسري والحوكمة

1. **المالية العامة والارتهاان النفطي:** أظهرت البيانات المالية لعام 2025م رهن المالية العامة للقطاع الاستخراجي؛ حيث بلغت الإيرادات العامة إلى 136.86 مليار دينار، شكلت الموارد النفطية (مبيعات وإتاوات) 116.6 مليار دينار بنسبة 85.2%، وفي المقابل، ضعفت حصيلة القطاعات غير النفطية: الضرائب 2.8 مليار (2.05%)، الجمارك 345.5 مليون (0.25%)، الاتصالات 224.1 مليون (0.16%)، وأرباح المصرف المركزي 2.7 مليار (1.97%)؛ هذا واقتصرت المخصصات التنموية (الباب الثالث) على 20 مليار دينار فقط (14.6%) مما يبرز انكماش الإنفاق الاستثماري الرأسمالي (مصرف ليبيا المركزي، 2025).
2. **مستويات المعيشة والإنفاق الأسري:** بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري 3,094.50 دينار (37,134.12 دينار سنوياً) ومتوسط دخلها 3,383.09 دينار (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 33-34، 58-59). ويستحوذ الغذاء على المرتبة الأولى بـ 1,250.50 دينار (40.40%)، يليه المسكن بـ 739.25 دينار (23.89%)، بينما تتضاءل حصة التعليم (4.08%) والصحة (4.04%) والاتصالات (4.03%) والنقل (3.67%) (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 33-34). وتشكل الأجور والمرتبات 55.73% من مصادر الدخل الأسري، تليها الإيجارات 20.01%، والدخول التحويلية 6.33%، والمدخرات 6.87%، وأنشطة القطاع الخاص 5.78% (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 58-59).
3. **مبادرات التمكين والحوكمة:** شهدت البرامج التنموية تدريب 900 رائد أعمال، و1,238 شاباً على المهارات الرقمية، وتوليد 400 وظيفة بالمشاريع الصغرى، 17025. وعلى صعيد الحوكمة، أُجريت الانتخابات البلدية في 59 بلدية، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2023-2025) (تقرير الأمم المتحدة في ليبيا، 2025).

تظهر المؤشرات السابقة الذكر اختلالاً هيكلياً مضاعفاً بين مالية ريعية ترتفع بنسبة 85.2% للإيرادات النفطية مع ضالة المخصصات الاستثمارية -بحسب بيانات مصرف ليبيا المركزي لسنة 2025- وضغوط معيشية تستنزف 40.4% من دخل الأسرة على الغذاء -بحسب مصلحة الإحصاء والتعداد لعام 2023. ويتعمق هذا الاختلال في سوق العمل بعجز القطاع الخاص الهش (11.1%) عن الامتصاص، وهيمنة التوظيف العام (88.9%) كأداة لتوزيع الريع النفطي بدلاً من رفع الإنتاجية -بحسب مصلحة الإحصاء والتعداد لعام 2023م. وفي المقابل، تشكل مكتسبات الحوكمة المحققة -ك انتخابات 59 بلدية، واستراتيجية مكافحة الفساد (2025-2033)، وتطهير الأراضي بحسب تقرير الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2025م- ركيزة لتعزيز الاستقرار.

رابعاً: النفاذ الرقمي وتفعيل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (SDG 17)

1. مؤشرات النفاذ والتملك الأسري: بلغت نسبة نفاذ الإنترنت المنزلي 92%، وامتلاك الهواتف المحمولة 96%، والتلفاز 99%، والمذياع 23%، والحاسوب 22% (مصلحة الإحصاء والتعداد، أكتوبر 2025، ص 7).
2. الفجوة الرقمية والطبقية: تظهر تبايناً بين الأسر الأعلى دخلاً والأفقر؛ حيث ينخفض الإنترنت المنزلي من 100% للأعلى دخلاً إلى 74% للأفقر، وامتلاك المحمول من 100% إلى 87%، والحاسوب من 52% إلى 5% فقط (مصلحة الإحصاء والتعداد، أكتوبر 2025، ص 7).
3. النفاذ التكنولوجي للنساء (SDG 17.8.1): استخدمت 92% من النساء (15-49 سنة) المحمول، و74% الإنترنت، و19% الحاسوب؛ ويتفاوت استخدام الإنترنت لديهن حسب الثروة (من 86% للأعلى ثروة إلى 56% للأفقر) وحسب التعليم (من 80% لذوات التعليم العالي إلى 38% لغير المتعلّقات) (مصلحة الإحصاء والتعداد، أكتوبر 2025، ص 7).

خامساً: الإسكان، البنية التحتية، والأمن المائي (SDGs 6 & 11)

1. الإمداد بالمياه ومصادر الشرب

شهدت ليبيا توسعاً كمياً لافتاً في إتاحة المياه الصالحة للشرب، حيث ارتفعت نسبة التغطية من 61% عام 1973م، إلى 97% عام 1996م (لجنة التنمية المستدامة، 2008، ص 7)، وتوجت هذه الجهود بتأطير مؤسسي عبر اعتماد خطة الإمداد المائي الاستراتيجية حتى 2030م بقرار مجلس الوزراء رقم (352) لسنة 2012م (قرار مجلس الوزراء رقم 352 لسنة 2012م). غير أن تحليل مصادر الشرب لعام 2023م يكشف عن هشاشة تنمية في تحضير المدن والمجتمعات المستدامة (SDG 11)؛ إذ لا تتجاوز التغطية بالشبكة العامة (45.3%) من الأسر. أدى هذا القصور إلى لجوء الأسر لمصادر بديلة مكلفة وغير خاضعة للرقابة البيئية المستدامة، مثل:

الآبار ذات المضخات (15.6%)، المياه المعبأة (13.0%)، مياه التحلية المشتراة (11.1%)، سيارات الخزانات (5.7%)، والتحلية التبرعية بالساحات والمساجد (4.2%) (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 31)، مما يعكس استنزافاً إضافياً لدخل الأسرة وضغطاً على المياه الجوفية.

2. جودة الخدمات والصحة العامة

تكشف الإحصاءات الرسمية لعام 2025م عن فجوة بين الإتاحة والتدبير الآمن الموصى به أممياً ضمن الغاية (6.1)؛ فرغم حصول 96% من الأسر على خدمات مياه أساسية متكافئة بين الحضر (96%) والريف (95%)، إلا أن 38% فقط من الأسر تحصل على مياه "مُدارة بأمان". ويرجع هذا التدهور إلى مخاطر تلوث صحي تؤثر مباشرة على الهدف الثالث (الصحة الجيدة)؛ حيث أظهرت المسوح وجود تلوث ببكتيريا القولون (E. coli) في 28% من المصادر و46% داخل الخزانات والأواني المنزلية (مصلحة الإحصاء والتعداد، أكتوبر 2025، ص 46).

وعلى مستوى الصرف الصحي والنظافة (SDG 6.2)، حققت ليبيا مؤشرات مرتفعة بإتاحة خدمات الصرف الأساسية لـ 98% من السكان والنظافة العامة لـ 94%، مع استخدام 99.7% لمرافق تحسينية (52% شبكات عامة و47% محلياً بالموقع) (مصلحة الإحصاء والتعداد، أكتوبر 2025، ص 46، 50، 74). ومع ذلك، أدى القصور الهيكلي والتفاوت المكاني في خدمات البنية التحتية إلى التأثير المباشر على العدالة الاجتماعية والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين والتمكين) والهدف الرابع (التعليم)؛ إذ تسببت فجوات المرافق الصحية النظيفة في انقطاع 30% من النساء و38% من المراهقات عن الدراسة أو العمل بصفة مؤقتة نتيجة غياب البيئة المدرسية والوظيفية الداعمة (مصلحة الإحصاء والتعداد، أكتوبر 2025، ص 46)، مما يجسد أثر تدهور البنية التحتية الخدمية على الفرص التنموية والمشاركة الاقتصادية للمرأة.

3. الديناميات السكانية والتحضر:

شهدت ليبيا تحولات ديموغرافية وحضرية متسارعة، حيث ارتفع عدد السكان من مليون نسمة عام 1954م إلى 4.3 مليون عام 1996م، وصولاً إلى 6.93 مليون نسمة عام 2020م (ابريطالله، 2022، ص 269)، واستمر في النمو ليصل تقديرياً إلى 7.25 مليون نسمة عام 2023م (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 4). وتزامن هذا التوسع مع انخفاض معدل النمو السكاني السنوي من ذروته البالغة 4.13% عام 1984م إلى 1.01% عام 2019م، و2.27% عام 2020م (ابريطالله، 2022، ص 269)، ليدخل المجتمع مرحلة "الهبة الديموغرافية" بارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصادياً القادرين على دفع عجلة التنمية المستدامة.

وقد انعكس هذا التحول الديموغرافي على التسارع الحضري؛ إذ ارتفعت نسبة سكان الحضر من 58% عام 1973م إلى أكثر من 85% عام 1995م؛ ورغم تزايد الضغوط على قطاعات الإسكان والبنية التحتية والمياه، كشفت المؤشرات الوطنية عن جهود لتلبية الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ حيث أنجز أكثر من 380 ألف وحدة سكنية بين عامي (1970-1996م) بمعدل 3.9 وحدة لكل 1000 فرد سنوياً (لجنة التنمية المستدامة، 2008، ص7، 10، 127). وفي السياق ذاته، استهدفت المشروعات القومية معالجة الفجوات المكانية، وتحديث شبكات الربط الحضري عبر تنفيذ الجهاز الوطني للتنمية 150 مشروعاً تمثل 60% من الخطة التنموية الشاملة، إلى جانب استمرار العمل في 90 مشروعاً آخر بنسبة 36% (موقع الجهاز الوطني للتنمية). تؤكد المعطيات الحالية أن استثمار النافذة الديموغرافية وتحقيق التوازن بين الريف والمدينة يستوجب صياغة سياسات تخطيط مكاني رصينة، توجه الطاقات الشابة والموارد العمرانية نحو القطاعات الإنتاجية المستدامة، وتضمن جودة الخدمات الأساسية، بما يعزز مسار أهداف التنمية المستدامة 2030م (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، ص 114).

سادساً: المؤشر البيئي، التغير المناخي، والطاقات المتجددة

تُجسد مؤشرات البيئة والمناخ والتكنولوجيا في ليبيا حالة "المفارقة الاستراتيجية"؛ إذ تمتلك الدولة إمكانات طبيعية هائلة في مجالات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، تؤهلها للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، مقابل واقع بيئي متدهور، وتطبيقات تشريعية هشة.

1. الواقع البيئي والتكيف المناخي (SDGs 13 & 15):

تُعاني البيئة الوطنية من تفاقم ظواهر التصحر، والاحتباس الحراري، وانخفاض مناسيب المياه الجوفية، والتلوث البحري بالصرف الصحي والمخلفات (الحاسي، 2020، ص 40؛ العباسي، 2021، ص 177). ورغم هشاشة الإنفاذ الميداني للقوانين البيئية، سجلت التقارير الأممية والوطنية إنجازات كمية استهدفت الهدف الثالث عشر (العمل المناخي)؛ تمثلت في إعداد أول جرد وطني للانبعاثات الكربونية، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجفاف، وتمكين 642,600 شخص من الوصول إلى نظم مياه صامدة للتغيرات المناخية (تقرير الأمم المتحدة في ليبيا 2025).

2. إمكانات الطاقة المتجددة والتحول الاستثماري (SDG 7):

تُمثل الطاقات البديلة مقوماً مفصلياً لتحقيق الهدف السابع (الطاقة النظيفة) وتخفيف الارتهاان الريعي؛ حيث يصل معدل الإشعاع الشمسي في ليبيا إلى 7.1 كيلوواط-ساعة/م²/يوم بمد سطوع يتجاوز 3500 ساعة سنوياً

وبقدرة إنتاجية تُقدّر بـ 140,000 تيراواط/ساعة سنوياً، إلى جانب إمكانات طاقة الرياح والكتلة الحيوية المقدرة بين 2000 و15,000 تيراواط/ساعة سنوياً (الحاسي، 2020، ص 40).

ورغم تخطيط الشركة العامة للكهرباء وهيئة الطاقات المتجددة لتوليد 12% من الطلب العام عبر الطاقة الضوئية بمناطق الجفرة، وسبها، والجبل الأخضر، وتوقيع عقود دولية لمزارع الرياح بقدرة 25 ميجاواط، إلا أن التعثر السياسي والأمني أوقف هذه المشاريع (الحاسي، 2020، ص 40).

إن ما يعيق التحول الاستثماري نحو الاقتصاد الأخضر هو غياب البيانات الميدانية الدقيقة، وضعف شبكة الإمداد الكهربائي، ونقص الكوادر المتخصصة، واحتكار القطاع العام المكبل للاستثمار الخاص (الحاسي، 2020، ص 40)؛ مما يستوجب إصلاحات تشريعية ومؤسسية تُحفّز الشراكة التنموية، وتضمن حقوق الأجيال القادمة.

خامساً: موقع ليبيا في المؤشرات والتقارير الدولية والإفريقية

1. الاستبعاد الإحصائي والمكاسب النوعية الصاعدة (تقرير التنمية الإفريقي 2019):

استبعدت ليبيا من الترتيب الإفريقي العام جراء انقطاع تدفق البيانات الإحصائية بفعل الانقسام والنزاع؛ مما تسبب في غياب مؤشرات الفقر والمناخ مع انكماش الناتج المحلي بأكثر من 5%؛ ورغم ذلك، حافظت الدولة على مكاسب قطاعية تقدمت بها قارياً؛ فاحتلت المرتبة الأولى إفريقياً في خفض وفيات الأمهات، ورعاية حديثي الولادة، ونسبة الوصول للصرف الصحي، والمرتبة السابعة في التغطية الكهربائية (الترهوني، 2019).

2. التراجع المؤسسي والتعافي الموجه (مؤشر ليجاتوم وإطار الأمم المتحدة):

عكست النتائج تراجعاً في مؤشر "ليجاتوم" للازدهار من المرتبة 123 عام 2009م إلى 147 عالمياً (من أصل 167) عام 2019م بفعل الهشاشة الأمنية، وتدهور بيئة الأعمال (الترهوني، 2019). ولمواجهة هذه الأسباب الجذرية، أطلق إطار التعاون الاستراتيجي للأمم المتحدة (2023-2025) لتعزيز التنمية الشاملة، وبناء السلام (موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2022).

وخلاصة لما سبق؛ تتمتع ليبيا بأرضية تشريعية وموارد طبيعية قادرة على توطيد أهداف التنمية المستدامة 2030؛ إلا أن الانقسام السياسي، والارتهاق للاقتصاد الريعي، والتذبذب الإحصائي، وتغليب الإدارة المؤقتة يشكلون عوائق رئيسية تتطلب إصلاحاً مالياً وهيكلية شاملاً وتفعيلاً للمركزية لتحقيق التعافي الاستراتيجي.

المبحث الثاني: تقييم التنمية المستدامة ومتطلبات النهوض بها في ليبيا

تُشكل التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والمؤسسية) الخيار الإستراتيجي والمجتمعي الأمثل لتجاوز الأزمات الهيكلية المركبة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي. ورغم ضخامة الميزانيات

المعتمدة والخطط التنموية المتعاقبة، إلا أن النموذج التنموي التاريخي القائم على الاقتصاد الريعي قد أنتج اختلالات بنيوية تفاقت حدتها بعد عام 2011م.

المطلب الأول: معوقات وتحديات التنمية المستدامة في ليبيا

أولاً: الجذور التاريخية والاختلالات الهيكلية للنموذج التنموي

تأثرت مسيرة التنمية في ليبيا منذ عقد الثمانينيات بتراجع عائدات النفط والتحول نحو سياسات التقشف، مع تقليص دور القطاع الخاص لصالح التوجهات الاشتراكية والتوجيه المركزي، وافتقار الهياكل الإدارية للاستقرار وتدني كفاءة العنصر البشري، فضلاً عن سيادة التوزيع غير العادل للموارد وتبعية شغل الوظائف العامة للولاء السياسي (الصاري، والي، ص 21-22).

وقد أدى هذا النموذج التنموي التاريخي المعتمد كلياً على الاقتصاد الريعي واحتكار الدولة لعمليات التوظيف والتشغيل إلى إنتاج نمو مشوه يركز على الجانب الاقتصادي المجرد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مهملاً التنمية البشرية والجوانب البيئية؛ مما ترتب عليه تضخم الجهاز الإداري وتراجع جودة الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛ وقد تعمقت هذه الاختلالات بعد عام 2011م نتيجة الإقفالات المتكررة للموانئ والنفط، والانفلات الأمني، وتجميد الاستثمارات التنموية (الصاري، والي، ص 21-22).

ثانياً: أبعاد التحديات المعاصرة للتنمية المستدامة

1. التحديات الأمنية والسياسية وملاحظات تقييم الأداء الحكومي

أ. **التحديات الأمنية والسياسية:** تتمثل في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعدد الأجسام التشغيلية والتنفيذية، وتوقف البرامج الإصلاحية، وغياب الإرادة السياسية الموحدة (العباسي، 2021، ص 178، 180؛ والي، ابوقميرة، 2021، ص 75-76).

ب. **تقييم الأداء الحكومي في ملف التنمية المستدامة:** كشفت عمليات المتابعة والرقابة التقييمية لأداء الحكومة والقطاعات العامة عن اختلالات تعيق إدارة هذا الملف الحيوي، أبرزها (تقرير ديوان المحاسبة 2019، ص 93-94):

- محدودية صلاحيات اللجنة الفنية للتنمية المستدامة التابعة للحكومة، وافتقارها لخطة تنفيذية واضحة لتوزيع المهام وقياس النتائج.
- غياب التمثيل للقطاعات السيادية والمهمة في اللجنة الفنية كالصحة والتعليم والبيئة، إلى جانب غياب التوزيع الجغرافي العادل لمناطق الدولة.

- ضعف الإرادة السياسية للحكومة؛ إذ لم يُرفع التمثيل الحكومي إلى مستوى وزاري تنفيذي قادر على اتخاذ القرار تحت مظلة لجنة وطنية عليا.
- الغياب التام للمؤشرات الوطنية الموثوقة وقواعد البيانات الدقيقة، مما فتح الباب أمام اجتihad جهات غير حكومية وخارجية لإصدار مؤشرات غير موثوقة عن الدولة.
- غياب إستراتيجية كاملة للدولة واضحة المعالم بخصوص تنفيذ الأجندة، واقتصار الأمر على مجهودات فردية تُبدل من بعض القطاعات للقيام بأنشطة محدودة، مع تركيز اللجنة الفنية على قطاعات محددة كالأولويات التنموية مثل الطاقة المتجددة.
- مواجهة الحكومة والمؤسسات المختصة تحدياً حقيقياً في جمع وتوفير البيانات المناسبة والدقيقة والموثوقة التي لها صلة بأهداف التنمية المستدامة ونشر التقارير ذات الصلة.

2. التحديات البيئية والمرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية وتكلفتها الاقتصادية

تعود جذور الأزمة البيئية والموردية (أزمة الموارد) في ليبيا إلى بدايات النشاط التنموي في ستينيات القرن الماضي؛ حيث غاب الإطار التشريعي والحماية البيئية حتى عقد الثمانينيات، بالتزامن مع توسع الصناعات الوطنية كثيفة الاستهلاك للطاقة، وتعطل معظم محطات معالجة مياه الصرف الصحي لغياب الصيانة (والي وأبوقميرة، 2021، ص 76). وتسبب تساقط الانبعاثات والمخلفات الصلبة والغازية من مجمعات الأسمنت والبتروكيماويات (كما في مدينتي زليتن والخمس) في تلوث التربة الزراعية، ليرافق ذلك تجريف الغطاء النباتي والرعي الجائر والتصحر وتلوث مياه البحر بتفريغ النفايات ومياه الصرف غير المعالجة (والي وأبوقميرة، 2021، ص 75-76؛ العباسي، 2021، ص 177).

وتتضح التكلفة الاقتصادية لتدهور رأس المال الطبيعي في قطاع المياه؛ إذ أدّى التركيز الحضري لما يعادل 89% من السكان في الساحل، مصحوباً بالاستخراج المفرط للمياه الجوفية، إلى تراجع المنسوب المائي بمعدل تراوحي بين (1-3 متر) سنوياً، وتداخل مياه البحر، وانخفاض جودة التربة والإنتاجية الزراعية (إدارة المياه وتحدياتها في ليبيا، 2020؛ القيزاني، 2017، ص 181). ورغم ضخامة الاستثمارات المالية الموجهة لمشاريع النهر الصناعي ومحطات التحلية وحفر الآبار، إلا أن استمرار مشكلات مياه الشرب يعود أساساً إلى غياب رؤية استراتيجية شمولية قادرة على إدارة الموارد والتنبؤ بالمتطلبات المستقبلية وفق أسس علمية (قرار مجلس الوزراء رقم 352 لسنة 2012م)، مما عرقل تحقيق الهدف السادس (المياه النظيفة) والهدف الخامس عشر (الحياة في البر).

3. الاختلالات الهيكلية والمؤسسية والاقتصادية (SDGs 8 & 16)

تتعرض التحديات المؤسسية بوضوح على البيئة التنموية من خلال منظومة تتسم بالجمود وتكرار الأزمات الهيكلية؛ حيث تسببت سيطرة القطاع الحكومي، وضعف الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في كبح مبادرات التنمية الذاتية، وتدني كفاءة الاستثمار التنموي. (العباسي، 2021، ص 178). ورافق ذلك ضعف الكفاءة الإدارية وتذبذب الهياكل الحكومية، مع غياب تام للبيانات الوطنية الموثوقة والمؤشرات الإحصائية الدقيقة اللازمة لتقييم دراسات الجدوى ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، مما أفسح المجال للتقديرات غير الدقيقة الصادرة عن جهات خارجية (والي وأبوقميرة، 2021، ص 76؛ تقرير ديوان المحاسبة، 2019، ص 94).

على صعيد التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية (SDG 1 & 8)، يواجه نحو ثلث السكان ضغوطاً معيشية بمحاذاة خط الفقر، مع تحول النمو الديموغرافي إلى معضلة هيكلية نتيجة تراجع القدرة التنافسية لقطاعات التعليم والصحة وسوق العمل، وتوسع الفجوة الرقمية (الترهوني، 2019؛ العباسي، 2021، ص 178-179). كما أدت المركزية الشديدة للخدمات في المدن الرئيسية إلى نمو ظاهرة الهجرة الريفية، وتضخم الجهاز الإداري للدولة الذي بات يستوعب أكثر من 75% من القوة العاملة الوطنية بإنتاجية متدنية، مما أضعف ثقافة العمل الحر وأثقل الموازنة العامة بنفقات تسييرية استهلاكية (الترهوني، 2019).

وحول الشفافية واستدامة الموارد (SDG 12 & 16)، يعاني الاقتصاد الوطني من تداعيات النمط الريعي المزمّن أو ما يُعرف بـ "المرض الهولندي"، القائم على ارتهان الموازنة بمصدر نفطي يتسم بالتقلب وتغذية الفساد؛ حيث سجلت السنة المالية 2024م انخفاضاً حاداً في الإيرادات النفطية المسجلة بقيمة 31.8 مليار دينار مقارنة بعام 2023م، وانخفاض مساهمة الموارد النفطية في تمويل الموازنة العامة إلى 76% (تقرير ديوان المحاسبة، 2024). وفي المقابل، أدى تعثر القطاع الصحي وتراجع الاستثمار الاستثماري في البنية التحتية والمستشفيات نتيجة النزاعات المسلحة والاضطرابات الأمنية منذ عام 2011م إلى استنزاف دخل الأسر عبر العلاج في القطاع الخاص أو بالخارج (الصحة في ليبيا، 2024؛ العباسي، 2021، ص 171)، مما يحرم الدولة من استيفاء المعايير الثمانية للحكم الرشيد المعتمدة أممياً والمتمثلة في: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، التوافق، العدالة والشمولية، الكفاءة والفعالية، والمساءلة (الترهوني، 2019).

كما أظهر التقرير الرقابي الصادر عن ديوان المحاسبة لعام 2024م اختلالات إدارية ومالية خطيرة في إدارة المشروعات العامة والعقود التنموية (تقرير ديوان المحاسبة 2024، ص 738-739):

- التعاقد دون موافقة ديوان المحاسبة أو مجلس الوزراء، والبدء في المشروعات قبل إقرار مخصصاتها المالية.
- غياب دراسات الجدوى، والمبالغة في الأسعار لعدم الالتزام باللائحة الاسترشادية، واستخدام "المقطوعة" بدلاً من القياس الهندسي الدقيق.
- إخلال بإجراءات المنافسة والتنفيذ: منح العقود لشركات غير مؤهلة أو ذات مستندات منتهية، وتقييد المناقصات بثلاث شركات، والاستمرار مع شركات متسببة في تعثر المشاريع.
- سوء الإدارة والمتابعة: التوسع في الأوامر التعديلية دون تطبيق الغرامات، وتضارب بيانات نسب الإنجاز، والتأخر في الرد على استفسارات الديوان.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المستدامة وسبل النهوض بها

أولاً: المتطلبات السياسية والأمنية والمؤسسية

1. تحقيق الاستقرار السياسي، وإرساء التداول السلمي للسلطة، وتوحيد مؤسسات الدولة، وتفعيل دور المؤسسات الأمنية لمكافحة الظواهر السلبية ونشر الأمن المجتمعي (العباسي، 2021، ص 180).
2. تحقيق الاستقرار التشريعي وتوفير بيئة قانونية ميسرة وقابلة للتطبيق تضمن تفعيل التشريعات البيئية والتنمية.
3. توفير الكوادر البشرية المؤهلة، وبناء القدرات المؤسسية والتحديث المستمر للإدارات البيئية والتخطيطية (والي، ابوقمزة، 2021، ص 76).
4. توفير قواعد بيانات وإحصاءات وطنية دقيقة وشاملة لتقليص فجوة البيانات، ودعم اتخاذ القرارات التنموية المستدامة (ديوان المحاسبة 2019، ص 94).

ثانياً: المتطلبات الاقتصادية والتنموية (العباسي، 2021، ص 179-180):

1. وضع استراتيجية تنموية شاملة وواضحة تركز على الواقع الميداني، وتضمن تنويع مصادر الدخل الوطني لتحرر من الارتهاق لقطاع النفط.
2. التحول نحو تطبيقات الطاقة المتجددة (الشمسية والمائية)، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وحصرها، والاستثمار الرشيد فيها.
3. تمكين القطاع الخاص وريادة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تقديم الخدمات، وخلق فرص العمل المستدامة.
4. لإستيعاب النافذة الديموغرافية المتنامية نحو 2.68 مليون فرد -بحسب الباحث ابريطالله- مع خفض بطالة الشباب (15.3%) بحسب مصلحة الإحصاء والتعداد لعام 2022م؛ يتطلب المسار إصلاحاً مالياً يربط

تنويع الموارد بالتعزيز المالي اللامركزي، والتحول من نموذج التشغيل الرعائي إلى اقتصاد المعرفة والقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

ثالثاً: المتطلبات الاجتماعية والبيئية والتمكينية (العباسي، 2021، ص 179-180):

1. إقرار سياسات واضحة وموجهة لمكافحة الفقر، وبناء حصانة الفئات الضعيفة، لتحسين جودة الحياة والرفاه الاجتماعي.
2. تعزيز مشاركة المرأة وتفعيل دورها كشريك رئيسي في العملية التنموية وصنع القرار البيئي والاقتصادي.
3. تبني سياسات سكانية متوازنة لتشخيص الواقع الديموغرافي واختلالات سوق العمل المترتبة على الهبة الديموغرافية.
4. رفع مستويات الوعي البيئي، والحد من الممارسات الجائرة وتطبيق التشريعات الرادعة للمخالفين والمناطق الصناعية (العباسي، 2021، ص 179).
5. إدماج مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في التوعية البيئية والرقابة على المشروعات التنموية (العباسي، 2021، ص 178، 180).

رابعاً: سبل النهوض بالتنمية المستدامة (التوصيات الإستراتيجية)

1. ضرورة العمل على رفع مستوى الإرادة السياسية بخصوص تنفيذ أهداف 2030م، ودراسة تشكيل "لجنة وطنية عليا للتنمية المستدامة"، برئاسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء المسؤولين عن القطاعات التنموية المعنية (تقرير ديوان المحاسبة 2019، ص 94).
2. توحيد الجهود وتسخير الإمكانيات المتاحة للجهات المسؤولة وحثها على الاضطلاع بدورها وتسهيل التواصل بينها عبر وضع إطار عام لخارطة طريق ذات مسؤوليات وإطار زمني محدد وتضمينها في الاستراتيجية العامة (تقرير ديوان المحاسبة 2019، ص 94).
3. إعداد المؤشرات الوطنية الموثوقة كركيزة أساسية لاتخاذ قرارات حكومية ناضجة وإغلاق الباب أمام الاجتهادات الخارجية الصادرة عن مصادر غير رسمية ومضللة (تقرير ديوان المحاسبة 2019، ص 94).
4. إعطاء البلديات والأقاليم الفرصة لتطوير مواردها الذاتية، وتسويق خصائصها، وجذب الاستثمار، مع إعطاء المناطق الريفية الأولوية في مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة للحد من الهجرة نحو المدن الكبرى (الترهوني، 2019).

5. التركيز على الاقتصاد الجديد (الاقتصاد الأخضر والأزرق)، وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة، والاهتمام بالتعليم الفني والتقني للاستثمار الكثيف في العنصر البشري (الترهوني، 2019).
6. نقل التجارب الناجحة دولياً، وتشجيع شركات القطاع العام على الاعتماد على منتجات المشروعات الصغيرة المحلية بدلاً من الاستيراد، وإنشاء "بنك للمعلومات" لمعرفة الفرص والعرض والطلب، وتشجيع الهجرة العكسية خارج المدن بخلق فرص عمل وبنية تحتية مشجعة لترك التوظيف الحكومي (الترهوني، 2019).
7. إلزام كافة الشركات العامة والخاصة بالإفصاح عن تكاليف التلوث البيئي وتفعيل المحاسبة والتدقيق البيئي على الأنشطة الصناعية (المزوعي والطويل، ص202).

الخاتمة

تأسيساً على ما قدمته هذه الدراسة من تحليل تشخيصي لواقع التنمية المستدامة بأبعادها التنموية والبيئية والمؤسسية في ليبيا، يُمكن القول إنَّ المعضلة الأساسية لا تكمن في غياب النصوص التشريعية، أو عدم الالتزام بالأجندات الأممية (كأجندة 2030)، بل في "الفجوة الهيكلية والتنفيذية" التي تفصل الرؤى المكتوبة عن واقع الممارسة العملية. وقد كشفت الدراسة أن استمرار الارتهان لنموذج "الدولة الريعية" لم يعد يهدد الاستقرار الاقتصادي المالي فحسب، بل بات ينعكس مباشرةً على كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والمؤسسية والمورد البشري.

نتائج الدراسة

1. أثبتت النتائج أن الاعتماد شبه الكلي على النفط يُعد السبب الرئيس في هشاشة التخطيط التنموي وتكريس "المرض الهولندي"؛ حيث كشفت البيانات المالية الرسمية لعام 2025م عن استحواذ الإيرادات النفطية على 85.2% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل هشاشة الموارد غير النفطية (الضرائب 2.05%، الجمارك 0.25%). وانعكس هذا الخلل على هيمنة النفقات الاستهلاكية والتسييرية مقابل تراجع مخصصات التنمية (الباب الثالث) إلى 14.6% فقط.
2. كشف التتبع التاريخي عن انحسار الخطط التنموية الخمسية الشاملة لصالح ميزانيات طوارئ وإدارة أزمات أنشأها الانقسام المؤسسي منذ عام 2011م. وأدى الانقسام والفجوة المعلوماتية المتمثلة في غياب قواعد البيانات الموحدة إلى إعاقة تنفيذ أجندة 2030، وتعميق الفجوة الرقمية والاجتماعية (امتلاك الحاسوب: 5% للفقراء مقابل 52% للأغنياء).
3. أظهرت مسح القوى العاملة (2022-2023م) تضخماً وظيفياً بالقطاع العام يستوعب 88.9% من المشتغلين مقابل قطاع خاص هش (11.1%). ورغم الارتفاع الكمي لمؤشرات التعليم وتجاوز الإناث أكاديمياً

بالمؤهلات العالية (38.79% مقابل 20.04% للذكور)، كشفت النتائج عن مفارقة "سوء استغلال" رأس المال البشري النسائي؛ إذ لم تتعدّ مشاركتهن الاقتصادية 39.6%، مع تركّز 96.4% منهن في الوظائف الحكومية، وتسجيل بطالة عامة بـ 15.3% ترتفع لدى الإناث إلى 18.4%.

4. أبرزت نتائج مسح الدخل والإنفاق الأسري (2023م) ضعف المرونة الاقتصادية للأسرة الليبية؛ حيث يستحوذ الغذاء والسكن على 64.3% من متوسط الدخل الشهري، مما يعرض الأسر للهزات التضخمية. كما كشفت البيانات عن تفاوتات جغرافية في جودة الخدمات وإتمام التعليم (انخفاض إتمام الثانوية بالكفرة إلى 57% مقارنة بـ 94% بالزاوية)، وتضخم بند "الاحتياط العام" بالتعليم بـ 189,240 موظفاً كبطالة مستترة.

5. أثبتت الدراسة وجود فجوة بين التشريعات المتقدمة نظرياً (كالقانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن البيئة) والتطبيق الميداني؛ مما أدى إلى تدهور بيئي مكلف تمثل في زحف التصحر، وهبوط مناسيب المياه الجوفية (1-3 متر سنوياً)، والتلوث الساحلي والصناعي. وعلى المستوى الصحي، ورغم مجانية الخدمات، يعاني القطاع من تدني التغطية بالتأمين الصحي (أقل من 3.1%) وارتفاع الإصابة بالأمراض المزمنة (47.2% لكبار السن).

توصيات الدراسة

1. إعادة هيكلة اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة بربطها المباشر برئاسة مجلس الوزراء وتحديد مؤشرات قياس أداء (KPIs) ملزمة للقطاعات، مع تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة تحت إشراف مصلحة الإحصاء والتعداد والمركز الوطني للمعلومات.
2. توجيه حصة استثمارية من الإيرادات النفطية نحو مشروعات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، واقتصاد العبور، مع تفعيل قوانين الاستثمار (كالقانون رقم 9 لسنة 2010م) لخلق فرص عمل خضراء للشباب والحد من التضخم الوظيفي.
3. إعمال نصوص القانون رقم 15 لسنة 2003م، بفرض ضرائب وغرامات بيئية زاجرة على المنشآت الملوثة، واعتماد استراتيجيات إمداد مائي قائمة على التحلية بالطاقة المتجددة، ومكافحة التصحر عبر مشاريع الحزام الأخضر.
4. تفعيل قرار رقم 1500 لسنة 2022م لنقل الصلاحيات والموارد الماليّة للبلديات، وتوجيه استثمارات تنموية استثنائية للمناطق النائية، وتطبيق برامج شمول رقمي موجهة للأسر الأشد فقراً.

5. معالجة مشكلة "الاحتياط العام" بوزارة التعليم بإعادة تأهيل الكوادر، وتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، وصياغة سياسات تحفيزية تمكن الإناث من الوصول لرأس المال، وريادة الأعمال بالقطاع الخاص، لتجاوز التمرکز الحصري في الوظيفة العامة.

مقترحات الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لتناول المسارات التكميلية التالية:

1. تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية وأثره المباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالبلديات.
2. دراسة استشرافية لمتطلبات التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري بليبيا.
3. دراسة أثر التغيرات المناخية والأزمة المائية على الأمن الغذائي والاستقرار السكاني في المناطق النائية والجنوبية.

قائمة المراجع:

- أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها - أبعادها - مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- إدارة المياه وتحدياتها في ليبيا. (2020، 25 أغسطس). فنانك لعلوم المياه.
<https://water.fanack.com/ar/libya/water-management-in-libya/>
- الأمم المتحدة في ليبيا. (2025). الإطار الاستراتيجي والبرامج المشتركة .
https://libya.un.org/sites/default/files/2026-05/Flyer_AR.pdf
- أمنة سعد سعيد الذويب. (2024). الخدمات الصحية في ليبيا: دراسة تحليلية في الجغرافيا الطبية. مجلة القرطاس، 14(25)، 474-475.
- بلهادي، سعيدة، وبن عبد العزيز، خيرة. (2020). العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7(1).
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2022، 13 ديسمبر). بيانات وتقارير حول الشأن الليبي .
<https://2u.pw/6ae3LoKj>
- التنمية المستدامة في ليبيا. (2022، 16 يونيو). المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية .
<https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-91hgjklsm/>
- الترهوني، عبد الله ونيس. (2019). ليبيا والتقرير الدوري عن أهداف التنمية المستدامة في قارة أفريقيا للعام
<https://www.slideshare.net/slideshow/libya-and-sd-gs-reoprt-2019/228821707#2019>
- الجهاز الوطني للتنمية. (د.ت.). مجالات عملنا. <https://nda.gov.ly/> مجالات-عملنا.
- الحاسي، عبد الله حامد. (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق (الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي). الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- حسين، كريم سالم. (2012). الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 14(4).
- خوجة، رواسي هدية، ووالي، طه محمد، والصاري، فاطمة طاري. (2024). التخطيط المحلي في ليبيا بين الواقع والمأمول [ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الثاني لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2020، سبتمبر). التقرير العام لسنة 2019. طرابلس.

- ديوان المحاسبة الليبي. (2025). التقرير العام لسنة 2024. طرابلس.
- الريشي، علي ميلاد. (2006). إدارة البيئة وبيئة الإدارة. دار الكتب الوطنية.
- سيف النصر، عبد السلام بالحسن. (2018). دور التشريعات الليبية في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة لعام 2030: دراسة تحليلية في نصوص الدستور الليبي المرتقب [ورقة علمية]. مؤتمر دور الجامعات في المجتمعات العربية، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.
- الشحومي، سليمان أبو شناف علي إبريطالله. (2022، 29 يناير). التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا [ورقة علمية]. المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، جامعة مصراتة، ليبيا.
- اشطبيه، رجب محمد. (2019). دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، 1. (3).
- الصحة في ليبيا. (2024، 29 أكتوبر). المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية .
<https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-532/>
- الصاري، ملاك عزالدين، ووالي، طه محمد. (2023، 13-14 سبتمبر). واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية ما بعد 2011 [ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
- العباسي، حميدة عبد السلام أحمد. (2021). التنمية المستدامة في ليبيا (الواقع... التحديات). مجلة كلية الدراسات العليا، 3. (3)
- عزالدين، محمد علي. (2020، 9-10 نوفمبر). أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا [ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل. (AISC2020)
- الفرجاني، منصور محمد. (2017، 25-27 ديسمبر). الإفصاح البيئي في شركات صناعة الأسمت الليبية [ورقة علمية]. المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، الخمس، ليبيا.
- لجنة التنمية المستدامة. (2008). الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. الهيئة العامة للبيئة.
- المزوعي، عمر مصباح، والطويل، مختار الهادي. (2017). دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية (دراسة تطبيقية بالشركة الليبية للحديد والصلب - مصراته). مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 5(عدد خاص).

- مجلس النواب الليبي. (2022، 7 مايو). الموقع الرسمي لمجلس النواب <https://2u.pw/fyPsve>.
- مصلحة الإحصاء والتعداد. (2022). نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة) 2022. وزارة التخطيط.
- مصلحة الإحصاء والتعداد. (2023). الكتاب الإحصائي السنوي 2023. وزارة التخطيط.
- مصلحة الإحصاء والتعداد. (2023). النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2022-2023. وزارة التخطيط.
- مصلحة الإحصاء والتعداد. (2025، أكتوبر). المسح العنقودي متعدد المؤشرات. 2024-2025 (MICS) وزارة التخطيط.
- مصرف ليبيا المركزي. (2026، 19 يناير). بيان مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق العام من 01/01/2025 حتى 31/12/2025. طرابلس.
- النور، مأمون أحمد محمد. (2012). التنمية المستدامة. مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 31(361).
- والي، طه محمد، وأبوقمينة، محمد فرج. (2021، 14-15 ديسمبر). دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في بلدية زليتن (2015-2021م) الواقع والتحديات [ورقة علمية]. المؤتمر الدولي الثاني: متطلبات التنمية الحقيقية في ليبيا، جامعة خليج السدرة، بن جواد، ليبيا، المجلد الثالث.